Document: EB 2020/130/R.30
Agenda: 9(ii)
Date: 11 September 2020
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

تقرير رئيس لجنة مراجعة الحسابات عن اجتماعها الثامن والخمسين بعد المائة

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Advit Nath
المراقب المالي ومدير
شعبة المراقب المالي
رقم الهاتف: 2829 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: a.nath@ifad.org

Allegra Saitto
مديرة الإبلاغ المالي والتمويل المؤسسي
رقم الهاتف: 2405 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: a.saitto@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre Mc Grenra
مديرة مكتب الحوكمة المؤسسية
والعلاقات مع الدول الأعضاء
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة الثلاثون بعد المائة

روما، 8-11 سبتمبر/أيلول 2020

للاستعراض

موجز تنفيذي

1- في ضوء جائحة كوفيد-19، انعقد عن بُعد الاجتماع الثامن والخمسون بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات.

2- وناقشت اللجنة عدداً كبيراً من الوثائق، سيُقدم معظمها إلى المجلس التنفيذي لاستعراضها أو الموافقة عليها في دورته الثلاثين بعد المائة.

3- وشملت بنود جدول الأعمال ما يلي:

تقرير مرحلي عن خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف في الصندوق لعام 2020

4- استعرضت اللجنة تقرير مكتب المراجعة والإشراف المرحلي لمنتصف السنة في تنفيذ خطة عمله لعام 2020، ولاحظت أن القيود المرتبطة بالجائحة أدت إلى إبطاء تنفيذ الأنشطة والتوصيات المزمعة. وكان من المقرر الانتهاء قريباً من بعض عمليات المراجعة الرئيسية، بما فيها عمليات مراجعة المراكز الإقليمية. وطلبت اللجنة أن تتضمن التقارير المرحلية المقبلة إشارات أكثر تحديداً إلى التأخير المتوقع في كل مهمة، ووافق مكتب المراجعة والإشراف على ذلك. كما أكدت اللجنة من جديد طلبها الذي دعت فيه الإدارة، بصفتها المسؤولة عن التوصيات ذات الأولوية العالية المتأخرة، إلى حضور الاجتماع لتزويد اللجنة بإيضاحات بشأن التقدم المحرز. وأضافت أن عدد الادعاءات والتحقيقات قد ازداد مقارنة بالفترات السابقة. وأحاطت علماً بالتحديات التي يواجهها موظفو مكتب المراجعة والإشراف، وسلطت الضوء على الحاجة إلى توفير الموارد المناسبة لوظائف الإشراف. واعتُبر أن التقرير المرحلي قد تم استعراضه.

الاستعراض المسبق رفيع المستوى لبرنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج والميزانيتين العادية والرأسمالية للصندوق لعام 2021، والاستعراض المسبق لبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2021 وخطته الإشارية للفترة 2022-2023 (للاستعراض)

5- استعرضت اللجنة الاستعراض المسبق للميزانية، مشيرة بصفة خاصة إلى المستوى الكبير للأموال المرحلة التي اقترحتها الإدارة. وأبدت اللجنة استعدادها للعمل مع الإدارة في هذا الصدد، فقالت إنها تدرك الأوضاع الاستثنائية وتعرب عن عدم تيقنها من البنود التي سيجري تمويلها من الأموال المرحلة. وأضافت أن الميزانية المقترحة محددة حالياً بمبلغ 159.4 مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل نمواً حقيقياً صفرياً وزيادة اسمية بنسبة 0.96 في المائة مقارنة بميزانية عام 2020. وقُدِّرت الميزانية الرأسمالية المقترحة بما يتراوح بين 6.5 مليون و7.5 مليون دولار أمريكي. ويبلغ مستوى تنفيذ برنامج القروض والمِنح المستهدف 0.68 مليار دولار أمريكي. وأخيراً، حُدِّدت الميزانية المقترحة لمكتب التقييم المستقل في الصندوق لعام 2020 بحوالي 5.81 مليون دولار أمريكي. وستقدِّم الإدارة نسخة نهائية منقحة ومفصلة من الميزانية المقترحة في الاجتماع المقبل للجنة في نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

إطار الاقتراض المتكامل

6- استعرضت اللجنة إطار الاقتراض المتكامل الذي سيقدم إلى المجلس التنفيذي، مشيرة إلى جملة أمور شملت ما يلي:

- التحسينات في الحوكمة (موافقة المجلس التنفيذي على كل اقتراح متعلق بالاقتراض)؛
- موافقة المجلس التنفيذي على خطط التمويل السنوية كجزء من وثيقة الموارد المتاحة لعقد الالتزامات في الصندوق؛
- إلغاء شرط الإضافية للقروض بخلاف قروض الشركاء الميسَّرة.

7- وأصرَّ أعضاء اللجنة على تنفيذ إطار إدارة الأصول والخصوم وعملية العناية الواجبة للمقرضين الجُدد بصورة سليمة. وأعرب عضوان عن شكوكهما بشأن إمكانية الإقراض بين المؤسسات المالية الدولية.

سياسة السيولة الجديدة

8- استعرضت اللجنة سياسة السيولة الجديدة. ولوحظ أن السياسة تراعي تطور الهيكلية المالية للصندوق وأفضل الممارسات المعمول بها في المؤسسات النظيرة. وفيما يلي التغييرات الرئيسية المقترحة:

- النظر في أُفق زمني أقصر لقياس التدفقات النقدية واحتياجات السيولة في المستقبل (بما يتفق مع توصية الاستعراض المستقل للمخاطر المالية في الصندوق)؛
- هيكل قائم على حد من مستويين، وهو مقياس واحد حالياً، على أن يشمل حداً أدنى لمتطلبات السيولة ومستوى مستهدفاً للسيولة؛
- تقييم حافظة السيولة لإدراج القيمة التقديرية للاستثمارات وتوقعات التدفقات النقدية في ظل ظروف الإجهاد، وخطط الطوارئ من أجل التعامل مع التطورات غير المتوقعة.

9- وستدخل سياسة السيولة الجديدة حيز التنفيذ اعتباراً من فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق فصاعداً. ومع ذلك، تعهدت الإدارة بمراعاة الحد الأدنى الجديد لمتطلبات السيولة (أو الحد الارتكازي للسياسة) على النحو الذي طلبه أعضاء اللجنة، وتقديم تقرير إلى المجلس التنفيذي بشأن الخطط والتقدم المحرز في تحقيق مستويات السيولة المستهدفة حتى نهاية الفترة الانتقالية.

10- وستعرض سياسة السيولة الجديدة على المجلس التنفيذي لاستعراضها.

إطار السداد المعجَّل والسداد المبكر الطوعي (للاستعراض)

11- استعرضت اللجنة إطار السداد المعجَّل والسداد المبكر الطوعي. ويشكل ذلك جزءاً من جهود الإدارة لتحديد سُبل زيادة قدرة الصندوق على عقد الالتزامات والصورة العامة للسيولة، مع التقليل إلى أدنى حد من المخاطر والتكاليف المرتبطة بذلك، وزيادة توافر الأموال لتمويل برنامج القروض والمِنح والاستفادة من الممارسات المعمول بها في المؤسسات المالية الدولية الأخرى.

12- واقترحت الإدارة آلية للسداد المعجَّل. وستُدرج البنود القانونية ذات الصلة في اتفاقيات تمويل القروض المقدمة بشروط تيسيرية للغاية والقروض المختلطة التي ستجري الموافقة عليها في إطار التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق فصاعداً.

13- وبالإضافة إلى ذلك، استفاد المقترضون المؤهلون حالياً للحصول على قروض بشروط عادية، أثناء التنمية الاقتصادية، من قروض الصندوق المقدمة بشروط تيسيرية للغاية. واقترح الصندوق سداداً مبكراً طوعياً لهذه القروض التيسيرية للغاية المستحقة، مع الالتزام بإعادة توجيه هذه الموارد إلى البلدان الأشد احتياجاً.

14- وسيُطبَّق الإطاران كلاهما مستقبلياً دون أن يكون لهما أي أثر رجعي، وسيدخلان حيز التنفيذ حالما يبدأ سريان التعديلات ذات الصلة التي سيجري إدخالها على النصوص القانونية للصندوق. وأبلغ المستشار العام اللجنة بأن المجلس التنفيذي سيستعرض أيضاً، قبل نهاية السنة، التعديلات المقترح إدخالها على الوثائق القانونية ووثائق السياسات في الصندوق، بما في ذلك اتفاقية إنشاء الصندوق، بحيث تُعبِّر عن المشاورات الجارية للتجديد الثاني عشر للموارد، من أجل زيادة إمكانية وصول الصندوق إلى مصادر تمويل متنوعة، وإدخال السياسات والإجراءات الجديدة حيز التنفيذ.

15- وستقدَّم الوثيقة إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليها بعد تنقيح النص الوارد في الفقرة 31 بناءً على توصية الأعضاء.

تحديث لمنهجية تحديد موارد الصندوق المتاحة لعقد الالتزامات

16- استعرضت اللجنة المنهجية الجديدة لتحديد موارد الصندوق المتاحة لعقد الالتزامات. ونبع تنقيح المنهجية من التطورات في الهيكلية المالية للصندوق. وستستند المنهجية الجديدة إلى مستويات السيولة وفقاً لسياسة السيولة الجديدة وسياسة كفاية رأس المال وخطة التمويل.

تحديث عن بيان سياسة الاستثمار في الصندوق

17- قدمت الإدارة تحديثاً بشأن التقدم المحرز في تنقيح سياسة الاستثمار، مع الإشارة إلى ثلاثة تغييرات مهمة:

- كان لا بد من قبل أن تكون الاستثمارات مصنَّفة عند مرتبة الاستثمار وفقاً لواحدة على الأقل من وكالات التصنيف (ستاندرد آند بورز، أو موديز، أو فيتش). وتماشياً مع الممارسات المعمول بها في سائر المؤسسات المالية الدولية، تم توسيع هذا الاشتراط وبات يشمل وكالتين؛
- ينبغي ألاّ تقل نسبة الاستثمارات ذات العائد الثابت في حافظة استثمارات الصندوق المصنفة في الفئة AA- (أو ما يعادلها) وما فوقها عن 60 في المائة؛
- يُسمح بالأطراف المقابلة التي تتداول النقدية التشغيلية دون مرتبة الاستثمار شريطة استخدامها لأغراض المدفوعات والمصروفات النثرية وعدم استخدامها في التعامل مع الأرصدة النقدية الكبيرة.

18- واعتُبر أنه قد تمت الإحاطة علماً بالتحديث.

مسائل أخرى

مقترح قرض سيادي جديد من الوكالة الفرنسية للتنمية

19- قدمت الإدارة مقترحاً بشأن الحصول على قرض سيادي جديد من الوكالة الفرنسية للتنمية. وتم الاتفاق على أن تكون الوثيقة مفتوحة للاستعراض في لجنة مراجعة الحسابات حتى 14 سبتمبر/أيلول 2020، ويُقدَّم الاقتراح بعد ذلك، في حال عدم إبداء أعضاء اللجنة أي اعتراض، إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليه من خلال التصويت بالمراسلة.

تحديث شفوي عن عملية التصنيف الائتماني (جلسة مغلقة)

20- تم إطلاع أعضاء لجنة مراجعة الحسابات، في جلسة مغلقة، على آخر التطورات بشأن عملية التنصيف الائتماني للصندوق.

تقرير رئيس لجنة مراجعة الحسابات عن اجتماعها الثامن والخمسين بعد المائة

1- ترغب لجنة مراجعة الحسابات في أن تسترعي انتباه المجلس التنفيذي إلى المسائل التي نظرت فيها أثناء اجتماعها الثامن والخمسين بعد المائة المنعقد في 1 سبتمبر/أيلول 2020. وفي ضوء حالة الطوارئ الناشئة عن تفشي جائحة كوفيد-19، عُقد الاجتماع عن بُعد باستخدام تطبيق Zoom للتداول بالفيديو.

اعتماد جدول الأعمال

2- لوحظ أن الإدارة ستقدِّم تحديثاً شفوياً موجزاً عن التقدم المحرز في إدارة المخاطر المؤسسية بعد إدخال تعديل طفيف على ترتيب البنود.

3- واعتُمد بعد ذلك جدول الأعمال، وأُدرج، تحت بند المسائل الأخرى، مقترح قرض سيادي جديد من الوكالة الفرنسية للتنمية سيقدَّم إلى لجنة مراجعة الحسابات لاستعراضه.

محاضر الاجتماع السابع والخمسين بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات

4- تمت الموافقة على المحاضر دون إدخال أية تغييرات عليها.

تقرير مرحلي عن خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف في الصندوق لعام 2020 (للاستعراض)

5- زُودت اللجنة بملخص لأنشطة مكتب المراجعة والإشراف للأشهر الستة الأولى من عام 2020. وأُبلغت اللجنة بأن القيود المرتبطة بجائحة كوفيد-19 أدّت إلى إبطاء تنفيذ خطة المراجعة لعام 2020. ويجري تنفيذ العديد من المهام الرئيسية، مثل عمليات مراجعة المراكز الإقليمية، وإدارة مخاطر التدليس، وأمن بوابة عملاء الصندوق. وأُبلغت اللجنة بأن عمليات مراجعة البرامج القطرية في بنغلاديش وبنن وكينيا ونيجيريا قد أنجزت. وسلط مكتب المراجعة والإشراف الضوء على دوره الاستشاري في إصلاح إدارة المخاطر المؤسسية، لا سيما فيما يتصل ببيانات تقبل المخاطر في الصندوق والتصنيف العام للمخاطر. وطلبت اللجنة أن تشمل التقارير المرحلية المقبلة إشارات أكثر تحديداً إلى التأخير المتوقع في كل مهمة، ووافق مكتب المراجعة والإشراف على ذلك.

6- وأُشير إلى أن التباطؤ في تنفيذ توصيات المراجعة خلال النصف الأول من عام 2020 بسبب تفشي الجائحة كان راجعاً في جانب كبير منه إلى إجراءات الموارد البشرية التي كان لا بد من مواءمتها مع الاستعراض الجاري لأساليب العمل. واستعرضت اللجنة حالة تنفيذ توصيات المراجعة، مشيرة إلى الزيادة في متوسط مدة تنفيذ التوصيات، وكررت، بعد الحصول على إيضاحات من مكتب المراجعة والإشراف والإدارة، طلبها بشأن حضور المدراء المسؤولين عن التوصيات ذات الأولوية العالية المتأخرة في الاجتماع لتزويد اللجنة بإيضاحات بشأن التقدم المحرز. وأشار مكتب المراجعة والإشراف إلى أن الجائحة لم تؤثر على تلقي شكاوى التحقيق. وأشار الرئيس إلى أن هناك ادعاءات متعددة بوقوع تدليس وفساد مرتبطين بالمشروعات الممولة من الصندوق، وإلى أن مكتب المراجعة والإشراف قد أشار إلى زيادة طفيفة في عدد الشكاوى مقارنة بالفترات السابقة. وثبتت صحة الادعاءات في أربع حالات تحقيق وأحيلت لفرض عقوبات عليها.

7- وفيما يتعلق بتدبير الموارد، واجه مكتب المراجعة والإشراف زيادة كبيرة في معدل تبدل الموظفين، مما أدى إلى الاعتماد على الخبرة الخارجية لتنفيذ خطة العمل. وأشار المكتب إلى قيود هذا الحل، وأضاف أنه يعتزم تقديم مقترحات إلى الإدارة بشأن قدرة ملاك موظفي المكتب في عام 2021. وأكدت اللجنة ضرورة توفير الموارد المناسبة لوظيفة الإشراف.

8- واعتُبر أن التقرير المرحلي قد تم استعراضه.

مسودة جدول الأعمال المؤقت للاجتماع التاسع والخمسين بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات (للموافقة)

9- اعتُمدت مسودة جدول الأعمال المؤقت للاجتماع التاسع والخمسين بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات، وقدمت إيضاحات بشأن توقيت الموافقة على إطار الاقتراض المتكامل وكذلك سياسة السيولة الجديدة.

10- ووجِّهت الدعوة إلى الأعضاء للنظر في إجراء تغيير محتمل في مواعيد انعقاد الاجتماع التاسع والخمسين بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات عن طريق إضافة يوم ثانٍ. واقتُرح عقد الاجتماع يومي 24 و25 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

التقارير المالية الاعتيادية التي تعرض على المجلس التنفيذي (للاستعراض)

(أ) تقرير عن حافظة استثمارات الصندوق في الفصل الثاني من عام 2020

(ب) أسعار الفائدة ورسوم الخدمة المطبقة في الصندوق في الفصلين الثاني والثالث من عام 2020

11- وقدمت الإدارة إحاطة إلى اللجنة حول وثيقة حافظة الاستثمارات تضمَّنت معلومات عن الاستثمارات حتى نهاية يونيو/حزيران 2020. ولوحظ أن الأداء خلال السنة حتى يونيو/حزيران 2020 كان سلبياً بصورة طفيفة بسبب الاضطرابات التي نجمت عن الأوضاع الناجمة عن الجائحة.

الاستعراض المسبق رفيع المستوى لبرنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج والميزانيتين الإدارية والرأسمالية للصندوق لعام 2021، والاستعراض المسبق لبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2021 وخطته الإشارية للفترة 2022-2023 (للاستعراض)

12- قدَّمت الإدارة مقترح الاستعراض المسبق للميزانية، مشيرة إلى أنه يتضمن التكاليف المتكررة للعناصر الرئيسية لبرنامج العمل، والميزانيتين العادية والرأسمالية للصندوق. وتتضمن الوثيقة أيضاً الاستعراض المسبق لبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2021 وخطته الإشارية للفترة 2022-2023. ولوحظ أن عام 2021 سيشهد توحيد الأهداف الرئيسية لتعزيز المرونة والقدرة والقابلية للتكيُّف في قوة عمل الصندوق وحضوره الميداني، وكذلك قربه من المستفيدين؛ وتنويع قاعدة موارده وتوسيعها؛ وضمان المسؤولية المالية من خلال زيادة الاستدامة المالية وتعزيز إدارة المخاطر المؤسسية.

13- ولوحظ أن الصندوق يتوقع أن يحقق المستوى المستهدف لبرنامج قروضه ومِنحه البالغ 3.5 مليار دولار أمريكي على الأقل لفترة التجديد الحادي عشر للموارد (2019-2021) وبرنامجاً للقروض والمِنح بما قيمته 0.68 مليار دولار أمريكي في عام 2021.

14- وفيما يلي الميزانية الإجمالية المقترحة لعام 2021:

1- الميزانية العادية: اقتُرحت الميزانية العادية لعام 2021 بمبلغ 159.4 مليون دولار أمريكي، أي ما يمثل نمواً حقيقياً صفرياً وزيادة اسمية بنسبة 0.96 في المائة مقارنة بعام 2020؛

2- الميزانية الرأسمالية: من المتوقع أن تتراوح الميزانية الرأسمالية الإجمالية لعام 2021 بين 6.5 مليون دولار أمريكي و7.5 مليون دولار أمريكي. ولوحظ أن أزمة كوفيد-19 أظهرت أهمية نُظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبنيتها التحتية في الحفاظ على استمرارية العمل. ولذلك من المتوقع أن يزداد الطلب على التحول الرقمي، مما سيتطلب عودة إلى مستويات الميزانية الرأسمالية التاريخية؛

3- من المتوقع بناءً على ذلك أن تدفع ميزانية عام 2021 أكثر نحو زيادة مستويات الترحيل بما يصل إلى 10 في المائة.

15- وقدم مكتب التقييم المستقل في الصندوق برنامج عمله وميزانيته لعام 2021، مؤكداً أنه سيقوم بتجريب منتجات جديدة من قبيل ما يلي: (1) تقييم دون إقليمي للبلدان الصغيرة التي تعاني من أوضاع هشة في غرب أفريقيا، (2) تقييم مجموعة من المشروعات يتناول تنمية الأعمال الريفية.

16- ووفقاً لتوصيات استعراض الأقران، سيقوم مكتب التقييم المستقل بما يلي: (1) صياغة دليل جديد للتقييم في عام 2021؛ (2) إعداد استراتيجية تقييم متعددة السنوات. وعلى المستوى القطري، يُزمع مكتب التقييم المستقل إجراء خمسة تقييمات للبرامج القطرية والاستراتيجيات القطرية في دولة بوليفيا المتعددة القوميات، وإسواتيني، وإندونيسيا، وملاوي، وأوزباكستان. وعلى مستوى المشروعات، يزمع المكتب إجراء أربعة تقييمات لأداء المشروعات. وفيما يتعلق بتعزيز التعلم، يزمع المكتب إجراء تقييم تجميعي للأداء الحكومي.

17- وفي عام 2021، يزمع مكتب التقييم المستقل التحقق من 100 في المائة من تقارير إنجاز المشروعات وإعداد التقرير السنوي التاسع عشر عن نتائج وأثر عمليات الصندوق من أجل توحيد نتائج التقييم وتحليل التوجهات.

18- وبلغت الميزانية المقترحة لمكتب التقييم المستقل في الصندوق لعام 2021 ما قيمته 5.81 مليون دولار أمريكي، أي ما يمثل انخفاضاً اسمياً نسبته 0.85 في المائة مقارنة بالميزانية المعتمدة لعام 2020. ولذلك بلغت الميزانية المقترحة لمكتب التقييم المستقل 0.86 في المائة من برنامج القروض والمِنح المتوقع للصندوق في السنة المقبلة، أي أقل من الحد الأعلى لميزانية مكتب التقييم المستقل المحدَّد بنسبة 0.9 في المائة التي اعتمدها المجلس التنفيذي.

19- واستعرضت اللجنة الوثيقة. وطلب الأعضاء عدة إيضاحات، لا سيما بشأن مقدار ميزانية المبالغ المرحلة واستخدامها، ومستويات الميزانية الرأسمالية، واستخدام نفقات الموظفين والخبرة الاستشارية.

20- وفيما يتعلق بترحيل الأموال، ذكرت اللجنة أنها تُدرك الأوضاع الاستثنائية خلال السنة الحالية بسبب أزمة كوفيد-19 وأنها مستعدة للعمل مع الإدارة في هذه المسألة. ومع ذلك، أشارت اللجنة إلى التضارب الكبير بين قاعدة نسبة 3 في المائة العادية ومقترح نسبة 10 في المائة لعام 2021؛ وأعربت بالتالي عن رغبتها في عدم وضع سوابق صعبة. وبالإضافة إلى ذلك، أكد الأعضاء أن المبالغ المرحلة المقترحة ستوجه إلى تمويل النفقات المنظورة التي كان لا بد من إدراجها في الميزانية العادية ما دام ذلك هو السبب في عدم تماشي ميزانية عام 2021 تماماً مع مبدأ النمو الحقيقي الصفري. وأخيراً لم يُنظر إلى بعض التكاليف باعتبارها تكاليف لمرة واحدة، بل اعتُبرت تكاليف متكررة (أيضاً فيما يتصل بالميزانية الرأسمالية) مما سيؤدي إلى خطر حدوث تأثير "كرة الثلج" بعد عام 2021.

21- ورداً على ذلك، أشارت الإدارة إلى أن الميزانية المرحلة هي ميزانية إضافية مرتبطة بالميزانية العادية ومرتبطة بشكل رئيسي بالنفقات غير المتكررة التي لن تولِّد نفقات مستقبلية أو متكررة. وتم تسليط الضوء أيضاً على أن مستوى الطموح لبرنامج العمل الذي ستحدده مشاورات التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق سيؤثر في المدى المتوسط على الميزانية حتى وإن لم يكن على نحو تناسبي تماماً. وأوضحت الإدارة أسباب ارتفاع معدلات الترحيل الاستثنائي، فذكرت أن مستوى الميزانية الرأسمالية راجع إلى تنفيذ الإصلاحات التي صدرت الموافقة عليها في الماضي. كما قامت الإدارة بإبلاغ اللجنة بأن النسخة النهائية من الوثيقة ستشمل الجداول المفصَّلة والمعلومات الإضافية التي طلبها الأعضاء.

22- وستقدَّم الوثيقة إلى المجلس التنفيذي في اجتماعه المقبل لاستعراضها.

إدارة المخاطر المؤسسية (تحديث شفوي)

23- قدمت الإدارة تحديثاً شفوياً موجزاً بشأن التقدم المحرز، وأشارت فيه إلى أن التوصيات قد نُفذت حسب ما كان مقرراً. وأشارت إلى أن التركيز في الأشهر الأخيرة انصب على وضع البيانات الأولية لتقبل المخاطر في الصندوق، ومقاييس المخاطر، وعتبات جميع العوامل المحركة الرئيسية للمخاطر. وتطلبت تلك العملية بعض التحسينات في تصنيف المخاطر وتحديد ووضع ما مجموعه 296 مقياساً من مقاييس المخاطر. وكجزء من عملية وضع مقاييس المخاطر في تنفيذ البرامج، يجري تجريب نظام جديد لمخاطر تنفيذ البرامج في إقليمين، هما أفريقيا الغربية والوسطى، وآسيا والمحيط الهادي.

24- ولوحظ أنه تم إنشاء مكتب مخصص لإدارة المخاطر المؤسسية من أجل تعزيز خط الدفاع الثاني للصندوق. وسيدعم مكتب إدارة المخاطر المؤسسية رئيس الصندوق ونائب رئيس الصندوق في إدارة جميع المخاطر على نطاق المنظمة وسيتولى تنفيذ إطار إدارة المخاطر المؤسسية ورصده والحفاظ عليه.

25- وسيتولى رئاسة مكتب إدارة المخاطر المؤسسية رئيس موظفي إدارة المخاطر، وهو دور أُنشئ مؤخراً على مستوى كبار المدراء. وسيكون كبير موظفي إدارة المخاطر مسؤولاً عن كفاءة إدارة المخاطر المؤسسية عن طريق توفير القيادة الاستراتيجية في إدارة المخاطر والعمل مع فريق الإدارة التنفيذية في تحديد أهداف واستراتيجيات لإدارة المخاطر والإشراف على تنفيذها من أجل ضمان استدامة الصندوق في تقديم خدمات إدارة المخاطر لدعم البرامج والمشروعات التي يمولها.

26- وستشمل الأولويات الرئيسية في المستقبل استكمال واعتماد السياسات الرئيسية التي ستحكم إطار إدارة المخاطر المؤسسية، واستعراض مقاييس المخاطر المحددة والتي سيجري وضعها، والتحقق من صحة البيانات التاريخية والنظر في تغييرات التكنولوجيا المطلوبة للتنفيذ. واقترحت الإدارة إجراء مناقشة حول إدارة المخاطر المؤسسية في الاجتماع المقبل للجنة مراجعة الحسابات في نوفمبر/تشرين الثاني للسماح لكبير موظفي إدارة المخاطر الجديد باستعراض وتقييم الأعمال التي أُنجزت حتى الآن.

27- وأحاطت اللجنة علماً بالتحديث، معتبرة أن هذا العمل، لا سيما تحديد مدى تقبل المجلس للمخاطر وسد فجوة المخاطر التشغيلية والمالية، مُكملاً ضرورياً لإصلاح الهيكلية المالية للصندوق. وقال الأعضاء إنهم يرحبون بتولي رئيس موظفي إدارة المخاطر مهامه قريباً ويتطلعون إلى العمل معه.

إطار الاقتراض المتكامل (للاستعراض)

28- قدمت الإدارة بند جدول الأعمال، مشيرة إلى أن الوثيقة عُدلت لتتضمن الاقتراحات التي طُرحت أثناء الاجتماع السابق للجنة مراجعة الحسابات. ولوحظ استمرار موافقة المجلس التنفيذي على كل مقترح من مقترحات الاقتراض، بما يشمل المقترحات المتعلقة بالاقتراض من المقرضين الحاليين، كل على حدة. وعلاوة على ذلك، لوحظ أنه تم تعديل حوكمة إطار الاقتراض المتكامل لضمان موافقة المجلس التنفيذي على خطة التمويل كجزء من وثيقة الموارد المتاحة لعقد الالتزامات. وفي هذا الصدد، اقترح حذف شرط الإضافية لقروض الشركاء غير الميسَّرة. ولوحظ أن إطار الاقتراض المتكامل لا يدعو الصندوق إلى الاقتراض من الأسواق المالية من خلال إصدار السندات العامة.

29- ورحب أعضاء اللجنة بالنسخة الجديدة من الوثيقة، معربين عن ارتياحهم لقواعد الحوكمة الجديدة واقتراح حذف شرط الإحلال، وشجعوا على اعتماد هذه الأداة لإقراض الدول الأعضاء. وطلب أعضاء اللجنة أيضاً إيضاحاً بشأن الأثر المحتمل والتغييرات التي يمكن إدخالها على إطار إدارة الأصول والخصوم وبشأن تطبيقه بصورة سليمة من أجل عدم التعرض لمخاطر أو تكبد إيرادات سلبية. وتمثل عملية العناية الواجبة في تقييم المقرضين الجُدد العنصر الآخر الذي سيخضع لتمحيص دقيق من الأعضاء للوقوف أيضاً على المخاطر التي يمكن أن تمس السمعة. وأخيراً، أعرب عضوان عن شكوكهما في إمكانية الإقراض بين المؤسسات المالية الدولية، وطُرح اقتراح يدعو إلى استكشاف فرص التمويل المشترك.

30- وأوضحت الإدارة أن لجنة مراجعة الحسابات ستتلقى تقريراً بشأن إدارة الأصول والخصوم قبل نهاية السنة وأنه يمكن بناءً على ذلك النظر في إدخال تحسينات على السياسة في المستقبل. وستُعزز الإدارة أيضاً إجراءات العناية الواجبة الحالية.

31- واعتُبر أن الوثيقة قد تم استعراضها، وستقدَّم إلى المجلس التنفيذي لاستعراضها.

سياسة السيولة الجديدة (للاستعراض)

32- قدمت الإدارة الوثيقة، مشيرة إلى أن السيولة، إلى جانب رأس المال، تشكل إحدى الركيزتين الأساسيتين للهيكلية المالية الجديدة للصندوق وقدرته على عقد الالتزامات. واعتُمدت السياسة الحالية في عام 2006، وتطورت الهيكلية المالية للصندوق ونموذج عمله منذ ذلك الحين. وفي الوقت نفسه ازداد تواتر الأزمات العالمية والإقليمية، مما أدى إلى زيادة الحاجة إلى قيام الصندوق بدور في مواجهة التقلبات الدورية. وتراعي السياسة الجديدة العوامل المذكورة أعلاه وكذلك أفضل الممارسات المعمول بها لدى المؤسسات النظيرة. وفيما يلي التغييرات الرئيسية المقترحة:

1- النظر في أُفق زمني أقصر لتدابير السيولة (بما يتماشى مع التوصية الواردة في الاستعراض المستقل للمخاطر المالية في الصندوق)؛

2- هيكل قائم على حد من مستويين، وهو يقوم حالياً على مقياس واحد، على أن يشمل حداً أدنى لمتطلبات السيولة ومستوى مستهدفاً للسيولة؛

3- تقييم حافظة السيولة لإدراج قيمة الأصول المستثمرة في بيئة الأسواق المعرضة للإجهاد وإدراج خطط طوارئ للتعامل مع التطورات غير المتوقعة.

33- ولوحظ أن سياسة السيولة الجديدة تستند إلى مبادئ الحصافة والتوازن. وتلافياً لأي اختلال في تنفيذ التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، سيبدأ سريان سياسة السيولة الجديدة اعتباراً من فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق فصاعداً. ومع ذلك، تعهدت الإدارة برصد الحد الأدنى الجديد لمتطلبات السيولة (أو الحد الارتكازي للسياسة) في فترة التجديد الحادي عشر للموارد. وستقدِّم الإدارة تقريراً إلى المجلس التنفيذي بشأن التقدم المحرز في تحقيق المستويات المستهدفة للسيولة حتى نهاية الفترة الانتقالية.

34- ورحب أعضاء اللجنة بالوثيقة، مشيرين إلى أنها تمضي بشكل عام في الاتجاه السليم. وطلبوا توضيحاً بشأن عملية الانتقال من أجل الامتثال للمستوى المستهدف للسيولة الأكثر صرامة، والسيناريوهات الاستشرافية المتعلقة بنسب السيولة واتجاهات السيولة والمخاطر المرتبطة بالأرصدة غير المستخدمة التي نمت بشكل كبير في السنوات القليلة الماضية، لا سيما عند مقارنتها بمستويات السيولة.

35- وأوضحت الإدارة أن الصروفات السنوية تصل إلى حوالي 1 مليار دولار أمريكي وأن الأرصدة غير المستخدمة تتأثر بمستويات الموافقة على المشروعات. ولوحظ أيضاً أن اتجاهات الصرف البطيئة ستُحسِّن نسبة السيولة، ولكنها يمكن أن تؤثر سلباً على نسبة الكفاءة. وستقوم الإدارة بدمج تعليقات اللجنة في النسخة المقبلة من هذه الوثيقة.

36- واعتُبر أن الوثيقة قد تم استعراضها وستقدَّم إلى المجلس التنفيذي في اجتماعه المقبل لاستعراضها.

إطار السداد المعجَّل والسداد المبكر الطوعي (للاستعراض)

37- قدمت الإدارة الوثيقة، مشيرة إلى الجهود المبذولة لزيادة قدرة الصندوق على عقد الالتزامات والصورة العامة للسيولة والحد في الوقت نفسه من المخاطر والتكاليف المصاحبة لها. وأكدت أن العديد من المقترضين المؤهلين حالياً للاقتراض بشروط عادية قد استفادوا، أثناء مسيراتهم الاقتصادية، من قروض الصندوق المقدمة بشروط تيسيرية للغاية. وعلى غرار المؤسسات المالية الدولية النظيرة، يقترح الصندوق حالياً سداداً طوعياً مبكراً لهذه القروض التيسيرية للغاية المستحقة السداد، مع الالتزام بإعادة توجيه هذه الموارد إلى البلدان الأشد احتياجاً.

38- وبالإضافة إلى ذلك، تقترح الإدارة آلية للسداد المعجَّل. وستُدرج البنود القانونية ذات الصلة في اتفاقيات تمويل القروض المقدمة بشروط تيسيرية للغاية والقروض المختلطة المعتمدة في فترة التجديد الثاني عشر للموارد فصاعداً.

39- ولوحظ أن هذه النسخة من الوثيقة تتضمن التعليقات المقدمة من الأعضاء أثناء الاجتماع الذي عقد في يونيو/حزيران، وأن السياسة الجديدة ستصبح سارية بمجرد موافقة مجلس المحافظين على سياسات التمويل المقدم من الصندوق ومعاييره المنقّحة خلال دورته التي ستعقد في فبراير/شباط 2021.

40- ورحب أعضاء اللجنة بالوثيقة، وطلبوا إيضاحات بشأن منح حقوق التصويت والنُهج المطبقة في المؤسسات المالية الدولية الأخرى مقارنة بالخيار الذي اقترحه الصندوق وتوقيت تعديل وثائق الصندوق الأساسية. وطلب العديد من أعضاء اللجنة تنقيح الفقرة 31؛ وطلب أعضاء آخرون وضع إطار للسداد المبكر الطوعي على وجه السرعة بعد التعديلات الضرورية لسياسات التمويل المقدم من الصندوق ومعاييره.

41- وقدمت الإدارة إيضاحات أشارت فيها إلى أن الخيار المعتمد في الصندوق هو الخيار الذي يحظى بأكبر قدر من القبول في المؤسسات المالية الدولية الأخرى. وأوضحت أن بوسع المقترضين المعنيين استخدام إطار السداد الطوعي بمجرد دخوله حيز التنفيذ. وأوضحت أيضاً أن المجلس التنفيذي سيستعرض قبل نهاية السنة تعديلات مقترحة أخرى على الوثائق القانونية ووثائق السياسات في الصندوق، بما يشمل اتفاقية إنشاء الصندوق، كي تُعبِّر عن نتائج مشاورات التجديد الثاني عشر للموارد الجارية، من أجل زيادة قدرة الصندوق على الوصول إلى مصادر تمويل متنوعة وإدخال السياسات والإجراءات الجديدة حيز التنفيذ، وعرض بعض هذه الوثائق، حسب الاقتضاء، على مجلس المحافظين لاعتمادها في فبراير/شباط 2021.

42- وستقدَّم الوثيقة، بما في ذلك الفقرة 31 المنقّحة، إلى المجلس التنفيذي في اجتماعه المقبل للموافقة عليها.

تحديث لمنهجية تحديد موارد الصندوق المتاحة لعقد الالتزامات (للاستعراض)

43- قدمت الإدارة تحديثاً عن التقدم المحرز في تنقيح منهجية تحديد الموارد المتاحة لعقد الالتزامات. ونتيجة للتحسينات التي أُدخلت على الهيكلية المالية للصندوق، تتطلب منهجية تقييم الموارد المتاحة لعقد الالتزامات أيضاً تحديثاً كي تتوافق مع السياسات التي نُفذت مؤخراً.

44- ولوحظ أن القوة المالية طويلة الأجل ستتحسَّن بعد إدخال رأس المال القابل للتخصيص كمورد متاح بالإضافة إلى المستويات المتوقعة للمساهمات وتدفقات القروض العائدة والاقتراض المقرر والجديد. وفي هذا الصدد، سيكون من الأساسي موافقة المجلس التنفيذي على خطة التمويل.

45- وطلب أعضاء اللجنة إيضاحات بشأن الصلات بين تعريف سلطة الالتزام وتدابير السيولة الجديدة.

46- وأوضحت الإدارة أن السيولة تُشكل أحد التدابير المستخدمة في تحديد سلطة الالتزام؛ وتتمثل التدابير الأخرى في توافر رأس المال وخطة التمويل.

47- واعتبر أن الوثيقة قد تم استعراضها، وستقدم إلى المجلس التنفيذي في اجتماعه المقبل لاستعراضها.

تحديث عن بيان سياسة الاستثمار في الصندوق

48- قدمت الإدارة تحديثاً عن التقدم المحرز في تنقيح بيان سياسة الاستثمار، مشيرة إلى أن هذا الاستعراض تحديداً يركز على ضمان اتساق سياسات الصندوق مع متطلبات وكالات التصنيف الائتماني. وأُجريت ثلاثة تغييرات مهمة فيما يتصل بمخاطر الائتمان والأطراف المقابلة:

1- كان لا بد من قبل أن تكون الاستثمارات مصنَّفة عند مرتبة الاستثمار وفقاً لواحدة على الأقل من وكالات التصنيف (ستاندرد آند بورز، أو موديز، أو فيتش). وتماشياً مع الممارسات المعمول بها في سائر المؤسسات المالية الدولية، تم توسيع هذا الاشتراط وبات يشمل وكالتين.

2- ينبغي ألاّ تقل نسبة الاستثمارات ذات العائد الثابت في حافظة استثمارات الصندوق المصنفة في الفئة AA- (أو ما يعادلها) وما فوقها عن 60 في المائة.

3- يُسمح بالأطراف المقابلة التي تتداول النقدية التشغيلية دون مرتبة الاستثمار شريطة استخدامها لأغراض المدفوعات والمصروفات النثرية وعدم استخدامها في التعامل مع الأرصدة النقدية الكبيرة.

49- وطلب بعض أعضاء اللجنة إيضاحاً بشأن دور اللجنة الاستشارية للاستثمار والمالية.

50- وأوضحت الإدارة أن اللجنة الاستشارية للاستثمار والمالية هي اللجنة الاستشارية المعنية بالاستثمارات الداخلية، وأنه سيجري إنشاء لجان جديدة للحوكمة الداخلية بعد وصول كبير موظفي إدارة المخاطر الجديد.

51- واعتبر أن الوثيقة قد تم استعراضها.

مسائل أخرى

مقترح قرض سيادي جديد من الوكالة الفرنسية للتنمية

52- قدمت الإدارة مقترحاً بشأن الحصول على قرض سيادي جديد من الوكالة الفرنسية للتنمية بما قيمته 300 مليون يورو. ولوحظ أن عملية التفاوض مع الوكالة الفرنسية للتنمية قد انتهت في الأيام السابقة لاجتماع لجنة مراجعة الحسابات، وأعربت الإدارة عن تقديرها لأعضاء اللجنة لقيامهم باستعراض المقترح خلال تلك المهلة القصيرة.

53- ولوحظ كذلك أن القرض متوافق تماماً مع المتطلبات المحددة في إطار الاقتراض السيادي. وسيزداد الرفع المالي في الصندوق بعد الحصول على هذا القرض من 8.1 إلى 11.3 في المائة، وهي نسبة متوافقة تماماً مع الحد الأقصى للرفع المالي المحدَّد بنسبة 35 في المائة. وحصلت اللجنة على تأكيدات بأنه سيجري اتخاذ تدابير للتخفيف من جميع المخاطر المالية.

54- وتم الاتفاق على أن تكون الوثيقة مفتوحة للاستعراض في لجنة مراجعة الحسابات حتى 14 سبتمبر/أيلول 2020، على أن تقدم بعد ذلك، في حال عدم إبداء أعضاء اللجنة أي اعتراض، إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليها من خلال التصويت بالمراسلة.

مسائل أخرى

55- لم تُطرح أية بنود إضافية تحت بند مسائل أخرى.

تحديث شفوي عن عملية التصنيف الائتماني (جلسة مغلقة)

56- تم إطلاع أعضاء لجنة مراجعة الحسابات، في جلسة مغلقة، على آخر التطورات بشأن عملية التنصيف الائتماني للصندوق.